

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦٨٢

الخميس، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد تورو - كارنيالي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد يوشيكوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)
و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/384)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1611993 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/384).

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيد أوبراين، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من فيينا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/384، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): لا حاجة لي أن أقول لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن إن تأثير خمس سنوات طويلة من الصراع في سورية يستعصي على الفهم، ناهيك عن الوصف. الخسائر البشرية والمعاناة أمر بغض ويثير الغثيان في هذا القتال العبيث حيث لم يعد هناك مكاسب تذكر لتحقيقها. مئات الآلاف من القتلى. شرد الملايين. مزق عدد لا يحصى من الأسر ودمرت البلدات. دمرت البنية التحتية الأساسية.

وبالنسبة للكثيرين الذين يعيشون بالكاد، فإن الحياة بائسة. وإذا يجرمون عمدا من الأغذية والأدوية، يواجه الكثيرون ظروفًا بشعة من البؤس والجوع والتجوع. يجب أن نشعر جميعًا بالخزي أن ذلك يحدث أمام أعيننا.

أتاح وقف الأعمال القتالية الأخير فترة هدوء تمس إليها حاجة بعض أولئك الذين يعانون في هذا الصراع الرهيب. غير أن التطورات الأخيرة على أرض الواقع تظهر تدهورا كبيرا ومثيرا للقلق، ليس أقله زيادة العنف الذي أفادت به التقارير في حلب وحمص وإدلب واللاذقية وريف دمشق. ففي صباح اليوم، أفادت التقارير بأن قوات الحكومة السورية استأنفت القصف الجوي في محافظة درعا للمرة الأولى منذ بدء وقف الأعمال القتالية.

ومن واجب مجلس الأمن أن يكفل استكشاف كل السبل الممكنة لإنهاء العنف. وأكرر النداء من أجل وصول المساعدات الإنسانية المستمر والأمن وغير المشروط وغير المقيد. على أطراف النزاع ومجلس الأمن والرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية بذل كل جهد لإحياء وقف الأعمال القتالية. ويجب على مجلس الأمن ألا يهدر الفرصة التي تتيحها المحادثات في جنيف ووقف الأعمال القتالية لوضع حد للمعاناة البشرية الهائلة في سورية. يحتاج العالم وشعب سورية إلى ذلك. إنهم بحاجة إلى إجراء من المجلس.

إن المدنيين هم الذين ما برحوا يتحملون وطأة هذا القتال. منذ أيام فقط، أسفر ازدياد حدة القتال في مدينة حلب منذ ٢٢ نيسان/أبريل، مع الإبلاغ عن غارات جوية على الأجزاء الشرقية من المدينة وسقوط قذائف الهاون المرتجلة وقذائف المدفعية على الأجزاء الغربية منها، عن سقوط عشرات المدنيين قتلى وجرحى. وتضررت الهياكل الأساسية المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات. وبالأمر، أصابت الضربات الجوية في شرق مدينة حلب مستشفى "القدس"، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل

ورغم التحديات الهائلة، فإن الشجاعة المحضة لموظفي الأمم المتحدة في الميدان ولشركائنا في العمل الإنساني لا تزال تعمل على إيصال المساعدة والدعم المنقذين للحياة إلى ملايين الناس في جميع أنحاء البلد. وتمكّن برنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، من إيصال المعونة الغذائية إلى ٣,٧ مليون شخص في آذار/مارس. ونفذت اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية حملة تلقيح ضد شلل الأطفال على نطاق البلد في آذار/مارس، ووصلت إلى أكثر من ٢,١ مليون طفل. وفي هذا الأسبوع، بدأت اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والشركاء في حملة تطعيم أخرى للوصول إلى مليوني طفل في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحرومة.

وعلاوة على ذلك، فإن القوافل الإنسانية عبر الحدود تصل في هذه السنة إلى ما يقرب من ضعف عدد الناس مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وفي آذار/مارس وحده، قدمت قوافل المعونة الغذاء إلى أكثر من مليون شخص، فضلاً عن اللوازم الطبية والمواد غير الغذائية والمياه ولوازم الإصحاح والنظافة الصحية واللوازم التعليمية لعشرات الآلاف. ومنذ بدأت القوافل العابرة للحدود في عام ٢٠١٤، وهي تقدم مساعدات مستمرة إلى الملايين.

كما تواصل الإغاثة الإنسانية الوصول إلى المدنيين من خلال العمليات المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس. وقد تم نشر ٢١ قافلة في آذار/مارس، وانطلقت بالفعل ٢٤ عملية في نيسان/أبريل. ومنذ كانون الثاني/يناير، قدمت المساعدة إلى ١٧٥ ٧٧٨ شخصاً محتاجاً في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها ومواقع أخرى ذات أولوية عبر خطوط التماس. وفي هذا الأسبوع، وصلت الأمم المتحدة إلى الرستن، وهي ثالث أكبر مدينة في محافظة حمص، للمرة الأولى منذ نيسان/أبريل عام ٢٠١٥ - أي قبل عام. وتلقى حوالي ١٢٢ ٥٠٠ شخص المساعدة الحيوية، بما في ذلك

عن ٢٠ شخصاً، من بينهم طبيبان. وأفادت تقارير عن إصابة مستشفى آخر في غرب حلب. من المروع أن وجود مستشفى أو مرفق صحي ينظر إليه الجيران الآن بوصفه خطراً على سلامتهم. وكما قال رئيس فرقة العمل المعنية بوصول المساعدات الإنسانية، السيد جاك إيغلاند، اليوم فإن هذا تدهور كارثي.

في ١٩ نيسان/أبريل، أصابت الضربات الجوية سوقاً في معرة النعمان، محافظة إدلب، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٤٠ شخصاً وجرح حوالي ١٤٥. وقتل ١٠ آخرون في غارة جوية مماثلة على سوق في كفر نبل القريب. إن قتل المدنيين، ومن بينهم خمسة أطفال صغار، يشكل دليلاً آخر على نقیصة بشرية بشعة من جانب أولئك الذين ينفذون الهجمات.

ويتواصل القتال بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في شمال محافظة حلب. وإنني أشعر بالقلق الشديد إزاء التقارير الأخيرة بشأن تقدم داعش شرقي منطقة إعزاز، مما يهدد عدة مخيمات للمشردين داخلياً. وفي تلك المنطقة، قرب الحدود مع تركيا، شرد مرة أخرى حوالي ٤٠ ٠٠٠ شخص، العديد منهم يكافح من أجل إيجاد مأوى مناسب. وفي بلدة أتاب، أصابت الضربات الجوية المتعددة مجمعا لذوي الخوذ البيض - أي قوة الدفاع المدني السوري. قتل بشكل مأساوي خمسة رجال شجعان كرسوا حياتهم من أجل إنقاذ الآخرين.

ومنعت الاشتباكات العنيفة يوم ٦ نيسان/أبريل بين تنظيم داعش وجبهة النصرة في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين الناس من مغادرة المخيم، وحدث كثيراً من إمكانية وصول السكان إلى المعونة التي تشتد الحاجة إليها.

وبينما تمكنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، خلال الفترة بين ١٣ شباط/فبراير و ٧ نيسان/أبريل، من تزويد الناس في مخيم اليرموك بالغذاء والمعونة الطبية، لم تتمكن الوكالة من تقديم إمدادات إضافية منذ ذلك الحين.

المساعدة الطبية إلى المدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها، يجب ألا يشكل مسألة سياسية. ويجب ألا يكون مطلقاً ورقة للمساومة في الحرب.

إن القانون الدولي الإنساني واضح جداً بشأن العلاج الطبي. ويجب أن يحصل المرضى والجرحى على الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم. ويجب حماية الموظفين الطبيين في جميع الظروف وأن تُحظر الهجمات ضد المرافق الطبية. وبالرغم من ذلك، فإن حجب العلاج الطبي لا يزال يُستخدم كسلاح من أسلحة الحرب في سورية. وما زلنا نتلقى تقارير عن تجاهل أطراف النزاع لهذه المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وفي آذار/مارس، أبلغت منظمة "الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان" عن هجوم على أحد المرافق الطبية في اللاذقية، وأن أربعة من الموظفين الطبيين قد قتلوا، فيما أبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن تدمير مرفق طبي في دير العاصير قرب دمشق في غارة جوية. وكما أشرت، فقد دُمّرت مزيد من الهجمات على المرافق الطبية والموظفين الطبيين في حلب في الأيام الأخيرة مستشفيات آخرين.

وتستمر عمليات سحب الأدوية واللوازم الطبية من قوافل المساعدات. وفي الأسبوع الماضي، جرى سحب اللوازم الجراحية فضلاً عن اللوازم الصحية الأساسية، مثل المضادات الحيوية ومُسكنات الألم، من قافلة كفر بطنا. وفي هذا الأسبوع، سحبت السلطات السورية الأدوية من الإمدادات في القافلة المتجهة إلى الرستن، والمقصات وأدوية التخدير من أدوات التوليد. وتؤدي هذه الممارسة اللاإنسانية بشكل مباشر إلى معاناة غير ضرورية وخسائر لا لزوم لها في الأرواح. ويجب أن نواصل الضغط على الحكومة السورية لإتاحة إيصال اللوازم الطبية. وهذا ليس محض شائعات؛ بل أمر يمكن إثباته، وينبغي ألا يشك أحد في أن ذلك سيحدث، يوماً ما، عندما يتوقف القتال وتجري مسألة أولئك المسؤولين عن الأمر.

الأغذية والمياه ولوازم الإصحاح والنظافة الصحية والعناية الصحية والتعليم وغيرها من مواد الإغاثة الأساسية. وفي تذكير واقعي بالمخاطر التي يواجهها زملاؤنا، سقطت قذيفة هاون أمام إحدى المركبات في القافلة المتجهة إلى الرستن مما أدى إلى إصابة السائق وقتل أحد المدنيين. وإنني أدين هذه الهجمات على العاملين في المجال الإنساني بأقوى العبارات وأشدّها، وأدعو جميع الأطراف مجدداً إلى السماح بالوصول الآمن ودون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين.

ومنذ ١٠ نيسان/أبريل، قاد برنامج الأغذية العالمي ونفذ ١٤ عملية إسقاط جوي من ارتفاعات عالية إلى السكان المعزولين على يد تنظيم داعش في مدينة دير الزور، ملياً الاحتياجات العاجلة لنحو ١٠٠.٠٠٠ شخص. ويوزع الهلال الأحمر العربي السوري حالياً المساعدة على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن الإسقاط الجوي لا يُستخدم إلا كملاذ أخير، تمكّن برنامج الأغذية العالمي، بدعم من العديد من الدول الأعضاء، من مواصلة عملية إرسال الأغذية، فضلاً عن الإمدادات الإنسانية الأخرى مثل الأدوية والأغذية والمياه ولوازم الإصحاح.

وتجري عمليات الإجلاء كجزء من اتفاق البلدات الأربع. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، تم بنجاح إجلاء أكثر من ٥١٥ شخصاً من بلدات الزبداني ومضايا والفوعة وكفريا المحاصرة، كان منها ٨٠ حالة طبية. وهذا أكبر إجلاء طبي جرى في سورية حتى الآن. ولكن للأسف كان ذلك بعد فوات الأوان بالنسبة للبعض. وينبغي ألا ننسى الوفيات المفجعة لطفلين وشاب في مضايا، الذين رُفضت طلبات إجلائهم الطبي. ولئن كنت أرحب بالإجلاء، فإني أود التأكيد على دعوة جميع أطراف النزاع إلى ضمان أن تكون عمليات الإجلاء الطبي في وقتها المناسب وألا ترتبط مطلقاً بالاتفاقات السياسية أو مسائل المعاملة بالمثل. إن تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك

وفي حين يستمرّ رفض السماح بالوصول، يبقى سكان داريا عالقين وجوعى و - لنكن واضحين - يتضورون جوعاً. وهذه كلمة لا أستخدمها أبداً ما لم تكن صحيحة.

وكما أشرت في تقريرى الشهر الماضى، فقد رحبت بتبسيط إجراءات طلب القوافل العابرة لخطوط التماس. بيد أن تطبيق هذه الإجراءات المبسطة لم يكن متسقاً - بل أنه أبعد ما يكون عن ذلك. وقد ردّت الحكومة في غضون سبعة أيام عمل المتفق عليها فيما يخص خطتنا عبر خطوط التماس لشهر نيسان/أبريل، بالموافقة على ٧ من أصل ١١ موقعاً. كما وافقت السلطات السورية على تقديم رسائل تيسير في غضون ثلاثة أيام بحيث يمكن للقوافل أن تواصل طريقها بأمان. غير أن التأخير في تلقي رسائل التيسير ضمن الإطار الزمني المحدد بثلاثة أيام قد أضر العديد من القوافل، مما يحرم المدنيين من المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها. وإذا أريد للعملية الجديدة للقوافل المشتركة بين الوكالات أن تكون فعالة، فلا بد من الوفاء بإصدار رسائل التيسير في الوقت المناسب.

إننا لا نحتاج مجرد الوصول المستمر من دون شروط أو عوائق، ولكننا نحتاج إلى حماية حقيقية ودائمة وغير مشروطة للمدنيين وتحسين الحالة الإنسانية للملايين من المحتاجين. ولا يمكن للوصول أن يكون مرة واحدة أو حتى حدثاً عرضياً، ولا يمكنه تقييد أو منع أنواع معينة من المعونة. ولا تزال المستويات الحالية للوصول تترك المدنيين يتضورون جوعاً ومن دون رعاية طبية.

وحتى في الأماكن التي تسنى الوصول إليها خلال هذا العام، فإن الاحتياجات معقدة وتتطلب استجابة إنسانية شاملة ومتسقة، وهو أمر كثيراً ما يُقابل بالرفض حالياً من قبل أطراف النزاع. ومثلما تمضي دوائر العمل الإنساني قدما بلا هوادة وببساطة في الجهود المبذولة للوصول إلى مزيد من المحتاجين في سورية، فكذلك يجب على أطراف النزاع توفير إمكانية الوصول

وسوف تتم مساءلتهم؛ ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على هذا السلوك.

وفي حين أن إيصال المعونة الإنسانية وقدرة دوائر العمل الإنساني على التغلب على الأوضاع والقيود المؤسفة أمر يثير الإلهام، فمن المهم أن نتذكر أن ذلك أيضاً تذكير صارخ بالفشل الذريع لأطراف النزاع في الوفاء بمسؤوليتها الأساسية عن حماية الشعب السوري واحترام القانون الدولي الإنساني. إن استمرار الفشل في ذلك سيؤدي إلى المزيد من الموت والمزيد من المعاناة.

ولا يزال يساورني القلق بصفة خاصة إزاء الوصول إلى المناطق التي تم رفض الوصول إليها تماماً على نحو منتظم. وقد قدمت الأمم المتحدة طلباً لإرسال قافلة مشتركة بين الوكالات في شهر أيار/مايو من أجل الوصول إلى ٣٥ بلدة في حاجة ماسة، وأدعو إلى الموافقة على هذا الطلب دون إبطاء، بما في ذلك السماح بوصولها إلى داريا ودوما. وكما أفيد في مرات عديدة، فهذه المناطق هي في أمس الحاجة إلى المعونة الإنسانية.

وفي أعقاب الزيارة التي قامت بها الأمم المتحدة في ١٦ نيسان/أبريل إلى داريا لتقييم الاحتياجات، والتي تمكنت من الوصول إلى المدينة للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٢، شهد العالم أن الوصول ممكن وأن الحاجة ملحة وماسة. لقد تم تدمير ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من المدينة؛ وليست هناك كهرباء منذ عام ٢٠١٢؛ والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات في حالة يتعذر إصلاحها. ولا تستطيع الأسر المعيشية أن تستهلك أكثر من وجبة واحدة في اليوم مع إعطاء الأولوية في الطعام لأطفالهم. وفي أشدّ الحالات، تتحمل الأسر أياماً كاملة دون طعام، وترسل الأطفال إلى الشوارع للتسول ويصل بهم الحال إلى أكل العشب والنباتات البرية. وفي أعقاب زيارة داريا، قدمت الأمم المتحدة طلباً محدداً لإرسال المعونة إلى المدينة. والأمر المحبط بشدة هو أن الموافقة لم تُمنح حتى الآن.

على نحو آمن وبلا عوائق، ويجب علينا جميعاً - وخاصة مجلس الأمن - العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام من شأنه السماح بزيادة فعالية الاستجابة الإنسانية.

إن شعب سورية لا يستطيع تحمل أن يرى حدوث انتكاسة في الحالة مرة أخرى. وإذا فشل المجتمع الدولي في الحفاظ على الزخم، مع استمرار وقف الأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل، فإن الحالة يُحتمل أن تخرج أكثر عن نطاق السيطرة، بل إن ذلك احتمال أكيد. ويجب على المجتمع الدولي ببساطة ألا يسمح بضياع الفرصة

المتاحة لنا اليوم. وبصراحة، فإنني لست متأكداً كم من الأيام أو الأسابيع أو الشهور سيستطيع أبناء الشعب السوري، الذين طالت معاناتهم، تحمل هذه الكارثة الإنسانية التي طال أمدها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|٥٠.